



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● ستاندرد آند بورز تثبت تصنيف مصر عند B مع نظرة "مستقرة"!

تثبتت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف مصر الائتماني عن درجة "B" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك للمرة الثانية هذا العام، وذلك يعكس استمرار ثقة المؤسسات الدولية خاصة مؤسسات التصنيف الائتماني في ثبات وصلابة الاقتصاد المصري وقدرته على التعامل الإيجابي مع التداعيات الخارجية الصعبة، وأهمها: تبعات الحرب بأوروبا وما تلاها من آثار اقتصادية سلبية عالمياً أبرزها: ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وأن هذا القرار يعد شهادة ثقة إضافية حول مرونة وصلابة الاقتصاد المصري وسلامة السياسات الاقتصادية المتبعة.

وأرجعت المؤسسة قرارها بالإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري إلى توقعها باستمرار التزام السلطات المصرية بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي من شأنها أن تدفع بالنمو الاقتصادي المدعوم بزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى توقع المحللين بالمؤسسة تحقيق الاقتصاد المصري لمعدلات نمو قوية على المدى المتوسط بسبب اتخاذ سياسات وإصلاحات تشجيعية لبيئة الاستثمار والأعمال مما يدعم نمو اقتصادي مستدام، حيث أن تأكيد «ستاندرد آند بورز» على صلابة الاقتصاد المصري في التعامل مع التحديات العالمية المركبة يعكس توازن السياسات المالية والاقتصادية المتبعة.

وأشار التقرير الصادر عن مؤسسة «ستاندرد آند بورز» يشير إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات الميزان الجاري للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث حققت حصيلة الصادرات غير البترولية ارتفاعاً ملحوظاً قدره ٢٩٪ سنوياً في ضوء زيادة الصادرات من الأسمدة والأدوية والملابس الجاهزة، وتم تسجيل فائض كبير على جانب الميزان البترولي ٤,٤ مليار دولار، على ضوء التوسع في صادرات الغاز الطبيعي التي وصلت إلى ٦٠٠ مليون دولار شهرياً مؤخراً، وحققت قناة السويس حصيلة تعتبر الأعلى تاريخياً، وصلت إلى ٧ مليارات دولار، لافتاً إلى استمرار تحقيق تحويلات العاملين لحصيلة مرتفعة خلال العام الماضي بلغت نحو ٣٢ مليار دولار، كما ارتفعت إيرادات قطاع السياحة بشكل ملحوظ خلال العام الماضي في ضوء تعافي القطاع الذي حقق حصيلة بلغت ١٠,٧ مليار دولار مع تنوع مصادر السياحة لتشهد تدفقات من أسواق جديدة، كما ارتفعت حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٧١٪ لتحقيق نحو ٩,١ مليار دولار مقارنة بنحو ٥,٢ مليار دولار في العام ٢٠٢٠/٢٠٢١، إضافة إلى تنوع مصادر الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للعديد من القطاعات، وأهمها: الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأشادت المؤسسة في تقريرها وتحليلها بجهود الدولة المستمرة في تحسين بيئة تشغيل الأعمال التي تدعم النمو القوي والمستدام في المدى المتوسط بمصر، أشادت المؤسسة أيضاً بخطة الدولة في استهداف زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة مساهمته أيضاً في جملة الاستثمارات، وفي هذا الإطار أشارت مؤسسة التصنيف الائتماني إلى قرب إصدار وثيقة «سياسة ملكية الدولة» في شكلها النهائي بما يسهم في التأكيد على رغبة الدولة المصرية ومؤسساتها في تشجيع وجذب القطاع الخاص لزيادة استثماراته وتواجده القوي بالسوق المصرية وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي بصورة قوية خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى العمل على تعزيز بيئة المنافسة العادلة بالسوق المصرية وخفض وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأشارت المؤسسة إلى قدرة والتزام الحكومة المصرية على استمرار انضباط أوضاع المالية العامة في المدى المتوسط من خلال استهداف خفض العجز الكلي للموازنة العامة دون مستوى الـ ٤٪ من الناتج المحلي بنهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، مع الاستمرار في تحقيق فائض أولي يصل إلى ٢٪ من الناتج المحلي مدعوماً باستكمال الإصلاحات الهيكلية على جانب المالية العامة وأهمها: استمرار جهود وزارة المالية في إجراءات الميكنة وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الإدارة والسياسة الضريبية، بما يسهم في وضع الدين العام على مسار نزولي مجدداً ليصل إلى ٧٥٪ من الناتج بنهاية يونيه ٢٠٢٧ من خلال إطالة عمر الدين إلى ٥ سنوات بنهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، ارتفاعاً من ١,٣ سنة في يونيه ٢٠٢٢.

● **البنك الدولي يتوقع تراجع أسعار الطاقة ١١ % خلال العام الجاري^٢.**

- أشار البنك الدولي إلى إنه يتوقع انخفاض أسعار الطاقة ١١ % في ٢٠٢٣ بعد القفزة التي بلغت نسبتها ٦٠ % هذا العام في أعقاب الأزمة الروسية الأوكرانية رغم أن بطء النمو العالمي وقيود كوفيد في الصين يمكن أن يتسببا في انخفاض أكبر.
- وقدّر البنك في أحدث توقعاته لأسواق السلع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت ٩٢ دولارا للبرميل في ٢٠٢٣ ليهبط إلى ٨٠ دولارا للبرميل في ٢٠٢٤ لكنه سيكون أعلى بكثير من متوسط السعر في خمس سنوات وهو ٦٠ دولارا.

● **الأمم المتحدة، ٧ مخرجات من قمة جلاسكو تحتم على الدول الالتزام بها في cop27^٣.**

- أشار موقع الأمم المتحدة إلى أن هناك ٧ مخرجات من قمة جلاسكو، تحتم على الدول الالتزام بها وذلك خلال Cop27، والذي سيعقد في مدينة شرم الشيخ في الفترة من ٦ - ١٨ نوفمبر المقبل وهما:
 ١. ضرورة الاعتراف بحالة الطوارئ، للحد من زيادة درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية.
 ٢. شددت الدول على الضرورة الملحة للعمل "في هذا العقد الحرج"، حيث يجب خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٥ في المائة للوصول إلى صافي صفري في منتصف القرن تقريبًا. ولكن مع فشل خطط المناخ الحالية - المساهمات المحددة وطنياً - في تحقيق الطموح، يدعو ميثاق غلاسكو للمناخ جميع البلدان إلى تقديم خطط عمل وطنية أقوى في العام المقبل، بدلاً من عام ٢٠٢٥، وهو الجدول الزمني الأصلي. كما دعت البلدان اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى إعداد تقرير تجميعي سنوي للمساهمات المحددة وطنياً لقياس المستوى الحالي للطموح.
 ٣. في قرار هو الأكثر إثارة للجدل في غلاسكو، وافقت الدول في نهاية المطاف على بند يدعو إلى التخلص التدريجي من طاقة الفحم والتخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري "غير الفعال" - وهما قضيتان رئيسيتان لم يتم ذكرهما صراحة في قرارات محادثات الأمم المتحدة بشأن المناخ من قبل، على الرغم من أن الفحم والنفط والغاز يمثلون المحركات الرئيسية للاحتراق العالمي. أعربت العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية عن استيائها من ضعف اللغة فيما يتعلق بالفحم (من التخلص التدريجي إلى خفض التدريجي) وبالتالي لم تكن طموحة بالقدر المطلوب.
 ٤. جاءت الدول المتقدمة إلى غلاسكو غير قادرة على الوفاء بوعدها بتقديم ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً للبلدان النامية. مع الإعراب عن "الأسف"، تعيد نتيجة غلاسكو، التأكيد على التعهد وتحث البلدان المتقدمة على الوفاء الكامل بهدف ١٠٠ مليار دولار أمريكي بشكل عاجل. عبرت البلدان المتقدمة، في تقرير، عن ثقتها في أن الهدف سيتحقق في عام ٢٠٢٣.
 ٥. يدعو ميثاق غلاسكو إلى مضاعفة التمويل لدعم الدول النامية في التكيف مع آثار تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود. هذا لن يوفر التمويل الكامل الذي تحتاجه البلدان الفقيرة، لكنه سيزيد بشكل كبير التمويل لحماية الأرواح وسبل العيش، والتي لم تشكل حتى الآن سوى حوالي ٢٥ في المائة من إجمالي تمويل المناخ (مع ٧٥ في المائة موجهة نحو التقنيات الخضراء للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري). كما أنشأت غلاسكو أيضاً برنامج عمل لتحديد هدف عالمي بشأن التكيف، والذي سيحدد الاحتياجات والحلول الجماعية لأزمة المناخ التي تؤثر بالفعل على العديد من الدول.
 ٦. توصلت الدول إلى اتفاق بشأن القضايا المتبقية لما يسمى بلائحة قواعد باريس، والتفاصيل التشغيلية للتنفيذ العملي لاتفاق باريس. من بينها القواعد المتعلقة بأسواق الكربون، والتي ستسمح للدول التي تكافح لتحقيق أهدافها الخاصة بالانبعاثات بشراء تخفيضات الانبعاثات من الدول الأخرى التي تجاوزت بالفعل أهدافها. كما تم اختتام المفاوضات حول إطار الشفافية المعزز، الذي يوفر أطراً زمنية مشتركة وأشكالاً متفق عليها للدول لتقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز، مصممة لبناء الثقة والطمأنينة في أن جميع الدول تساهم بنصيبها في الجهد العالمي.
 ٧. إقراراً بأن تغير المناخ له تأثيرات متزايدة على الناس خاصة في العالم النامي، وافقت الدول على تعزيز شبكة، تُعرف باسم شبكة سانتياغو، تربط الدول المعرضة للخطر بمقدمي المساعدة التقنية والمعرفة والموارد لمعالجة مخاطر المناخ. كما أطلقوا "حوار غلاسكو" الجديد لمناقشة الترتيبات الخاصة بتمويل الأنشطة لتجنب وتقليل ومعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ.

² <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1151871.html>

³ <https://www.un.org/ar/climatechange/cop26>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماع استثنائي يوم الأربعاء ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، رفع سعري العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٢٥% و ١٤,٢٥%، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل الي ١٣,٧٥٪.

• الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التجربة التنموية لمصر وسياسات تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الأزمات^٤.

- استعرضت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التجربة التنموية لمصر وذلك خلال الجلسة المنعقدة بعنوان "السياسات المطلوبة لتعزيز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الأزمات" وذلك ضمن فعاليات المؤتمر الاقتصادي الذي نظّمته الحكومة.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إن تقييم التجربة التنموية في مصر والنظرة المستقبلية ينبغي ألا يتم بمعزل عن المتغيرات الدولية المحيطة بها، لأنه عند تقييم أي تجربة تنموية يجب النظر إلى الظروف المحلية والدولية أيضاً، مشيرة إلى تعاقب الأزمات وانعكاساتها على الوضع العالمي، فعند البدء في التعافي من تداعيات كوفيد ١٩ الذي أدى إلى الضغط على السياسات المالية عند معظم الدول الناشئة، وكانت مصر نفذت برنامجها للإصلاح الاقتصادي وكانت لديها المساحة المالية التي ساعدتها على مواجهة تداعيات الأزمة وبدأت في التعافي، بدأت الأزمة الجيوسياسية وانعكاساتها المستمرة، والتي أدت إلى نقص شديد في جانب العرض، واضطراب شديد في سلاسل الإمداد، إلى جانب أزمة الطاقة، ارتفاع معدلات التضخم، لذلك سارعت البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة لتقليل ضغط هذا التضخم على المواطنين.
- وأوضحت أن الأزمة العالمية تسببت في العديد من الخسائر على مستوى العالم منها زيادة حجم البطالة العالمية والتي تصل إلى ٢٢٨ مليون مواطن بنهاية هذا العام، إلى جانب ارتفاع شديد في نسب الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣٥٠%، وفيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي في مصر، أوضحت أنه على الرغم من وصول معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد المصري إلى معدلات موجبة ومرتفعة إلا أنه يتسم بعدم الاستدامة، لأنه كان نمو مدفوع بالاستهلاك الخاص حتى منتصف العقد الماضي، كما كان هناك تواضع في مساهمة قطاعات الاقتصاد الحقيقي في نسبة النمو، ومع زيادة نسبة مساهمة الاستثمار في النمو خلال الأعوام الأخيرة تم حد اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات والتي استمرت على مدار العشرين سنة الماضية، مما أدى إلى وجود عجز في الميزان التجاري، وذلك بسبب تدني مساهمة القطاعات الانتاجية في النمو.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أن الهدف الاساسي للنمو هو توفير فرص عمل لائقة، وقد وصلت مستويات البطالة إلى أدنى مستوى لها على مدار العشرين سنة الماضية بنسبة ٧,٢% بعد أن كانت ١٣% وذلك على الرغم من تداعيات الأزمة العالمية، ولكن هناك تحدي هو ارتفاع معدل بطالة الحاصلين على مؤهلات عليا وتصل إلى ١٥%، وتصل بطالة الاناث إلى ٣ أضعاف بطالة الشباب.
- وأشارت إلى برامج الإصلاح الاقتصادي المتعاقبة في مصر بدءاً من عام ١٩٩١ حتى برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ والذي قامت الدولة من خلاله بإصلاح مالي ونقدي، وإصلاح تشريعي من خلال إصدار حزمة من القوانين، وإصلاح هيكلي في قطاع الطاقة وتوجيه فائض الترشيد إلى الفئات الأكثر احتياجاً من خلال برامج الحماية الاجتماعية، وسلطت السعيد الضوء على إطلاق الحكومة المصرية لأول مرة برنامج للإصلاح الهيكلي ، والذي يستهدف القطاعات الانتاجية الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات، ويؤدي إلى زيادة مرونة الاقتصاد المصري ويجعله قابل لامتصاص الصدمات، لأنه سيكون اقتصاد حقيقي، قائم على المعرفة وقادر على المنافسة، ويهدف البرنامج إلى زيادة نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في النمو حيث كانت نسبتها عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ تصل إلى ٢٦%، ومن المستهدف أن تصل النسبة إلى ٣٥% عام ٢٠٢٤/٢٣، وهي وصلت بالفعل إلى ٣٠% .
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى زيادة نسبة الصادرات الصناعية المصرية ذات المكون التكنولوجي المرتفع، والتي تستطيع المنافسة في الاسواق الدولية، إلى جانب تحسن ترتيب مصر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي وزيادة الزراعة التعاقدية، موضحة أنه تم اختبار قطاعات الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات في برنامج الإصلاحات الهيكلية لأنها قطاعات واعدة قادرة على النمو السريع، ووزنها النسبي في الناتج المحلي كبير، ولديها قدرة على التشابك مع باقي القطاعات.
- وتطرق إلى محور رفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني بالشراكة مع القطاع الخاص، موضحة أن هناك فجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، ويهدف البرنامج إلى زيادة نسبة المتحقيين بالتعليم الفني، واعتماد مدارس التعليم الفني دولياً لتغيير الصورة الذهنية لهذا التعليم،

⁴ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=2492&lang=ar>

إلى جانب إطلاق منصة لمجالس المهارات القطاعية.

- وفيما يتعلق بمحور تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، إلى تطور استثمارات القطاعين العام والخاص من إجمالي الاستثمارات الكلية حيث وصلت نسبة الاستثمارات العامة عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٦٢%، والخاصة إلى ٣٨%، لافتة إلى أن نسبة المشتغلون بالقطاع الخاص تصل إلى ٧٨,٤%.
- وأشارت إلى الإجراءات المتخذة لتمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والمتمثلة في وثيقة تنظيم ملكية الدولة، سياسة الحياد التنافسي، إنشاء صندوق مصر السيادي، تعديل قانون الشراكة مع القطاع الخاص رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠، إلى جانب تفعيل بعض مواد قانون الاستثمار الخاصة بالحوافز الخضراء، إلى جانب تحويل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لمركز صناعي لوجيستي عالمي.
- وفيما يتعلق بمحور تنمية رأس المال البشري، أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى مبادرة "حياة كريمة" والتي تعتبر تطبيق عملي لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد وتشمل جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وعمل على توطين أهداف التنمية المستدامة، مؤكدة أنها أكبر مشروع تنموي في العالم وتهدف إلى تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية والعمرانية، تحسين جودة خدمات التنمية البشرية، إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية والتشغيل.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، والذي يتم من خلاله لأول مرة التعامل مع القضية السكانية من منظور تنموي شامل، ويهدف إلى الارتقاء بجودة حياة المواطن من خلال ضبط النمو السكاني والارتقاء بالخصائص السكانية، لافتة إلى تطور نصيب الفرد من الاستثمارات العامة والذي وصل إلى ٩٠ ضعف خلال الأربعين سنة الماضية وانعكس بشكل أساسي على نوعية الخدمات المختلفة التي قدمتها الدولة للمواطنين، إلى جانب زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء والتي كانت ١٥% ثم وصلت العام الماضي إلى ٣٠%، ونستهدف إلى ٥٠% العام المقبل، وكل هذه الاستثمارات ساهمت في تحسين وضع مصر في تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث قفزت مصر ١٩ مركز في مؤشر التنمية البشرية العالمي ووصلت إلى المرتبة ٩٧ في التقرير.
- وأشارت أيضاً إلى عملية تحديث رؤية مصر ٢٠٣٠ وذلك لمواكبة التغيرات والمستحدثات المحلية والدولية باعتبارها وثيقة حية، والتأكيد على الاتساق والترابط بين الاهداف الاستراتيجية للرؤية واهداف التنمية المستدامة الأممية، واجندة افريقيا ٢٠٦٣، مواكبة التغيرات التي طرأت على مؤشرات الاقتصاد المصري بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتأكيد على ترابط الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، مؤكدة أن رؤية مصر ٢٠٣٠ تعتبر وثيقة تشاركية تم إعدادها الحكومة، المجتمع المصري، القطاع الخاص، المجتمع المدني، مراكز الفكر والابحاث والبرلمانيين والاعلاميين.

• الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الصندوق السيادي يستهدف الوصول برأسماله إلى تريليون جنيه خلال ٥ سنوات^٥.

- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والأستاذ / أيمن سليمان، رئيس مجلس إدارة الصندوق السيادي، إلى أن صندوق مصر السيادي يستهدف الوصول برأسماله إلى تريليون جنيه خلال السنوات الخمس المقبلة.
- وأضافت أن الصندوق السيادي المصري قام برفع رأسماله مؤخرا ليصل إلى ٤٠٠ مليار جنيه من ٢٠٠ مليار جنيه، حيث أشارت أن العالم يواجه صدمات تاريخية متتالية من أزمة سلاسل الإمداد والتوريد، وأزمة طاقة على المستوى العالمي، مؤكدة أن هذا التوقيت قد يكون الوقت المناسب للتكامل الاستثماري بين الدولتين لاستغلال المزايا التنافسية بين الدولتين لزيادة إنتاجنا وتقليل واردتنا.

• المهندس / أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، نستهدف رفع معدلات الاستثمار الصناعي وتنمية الصادرات الصناعية^٦.

- أشار المهندس / أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، إلى إن أزمة جائحة كورونا جعلت الدول تغلق بأشكال مختلفة، مما قيد حركة التجارة في العالم بحجم كبير، إلى أن ظهرت التطعيمات ضد كورونا، وبالتالي عادت الحركة التجارية مرة أخرى، ولكن بشكل يختلف عما كانت عليه مسبقا.
- أضاف أن التقارير أشارت إلى أن مصر صنفت من أكثر الدول تضررا بالأزمات المتلاحقة التي حدثت، لاسيما وأن ٥٦% من واردات مصر مستلزمات صناعية، لذلك هناك مشكلة في الواردات وأزمة في الصادرات، فكان مستهدف رفع معدلات الاستثمار الصناعي وتعميق المنتج المحلي، وتنمية الصادرات الصناعية، إلى جانب الحوكمة والتطوير المؤسسي.
- وأوضح أن الاستراتيجية المقترحة من وزارة التجارة والصناعة والتي ناقشتها في البداية مع مجتمع الأعمال

⁵ <https://www.benokinvest.com/archives/83273>

⁶ <https://www.youm7.com/story/2022/10/25/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%86%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%89-%D9%88%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9/5953054>

وبعض الأحزاب، خاصة بـ "أي طريق سنسير فيه؟"، ومن المقرر أن تخرج الاستراتيجية خلال ٣ أشهر بمساعدة الخبراء، لرفع معدلات الاستثمار الصناعي وتعميق المنتج المحلي، لاسيما وأن الأزمة الاقتصادية العالمية لا يعلم أحداً أو يتوقع مدتها.

وأوضح رفع معدلات الاستثمار الصناعي وتعميق المنتج المحلي، يمكن أن يتم بتحقيق جزء كبير منه باستهداف بعض الصناعات ذات الأولوية وتنويع هيكل الإنتاج الصناعي، وتبسيط الإجراءات، وتهيئة مناخ الأعمال وتحرير القطاع الصناعي من القيود.

وأكد هناك صناعات لها الأولوية لتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار، ولها فرصة كبيرة في التصدير، منها الصناعات الهندسية، الكيماوية، مواد البناء والصناعات المعدنية، النسيجية، الغذائية والزراعية، الطبية، وصناعة الأثاث والأخشاب، أما إذا نظرنا عن البيئة التشريعية وهل هي محفزة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية من عدمه، وهل أننا بحاجة إلى تشريعات أخرى، وأنا أعتقد أن ثبات التشريعات الحالية، يعتمد على قياس الأثر الكامل لها ومعرفة كونها بحاجة إلى التعديل من عدمه.

وأشار إلى أن من ضمن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصناعة في الفترة الأخيرة، توحيد إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية بقرار من رئيس الوزراء رقم ٢١٠٠ لسنة ٢٠٢١، لتوحيد جهة التعامل مع المستثمر لاستصدار الموافقات اللازمة للحصول على الأراضي الصناعية وسرعة البت في طلبات الحصول على تلك الأراضي، وتم بموجب القرار تشكيل لجنة تخصيص الأراضي الصناعية وتسعيها تضم كافة الجهات المعنية، كما قامت اللجنة بوضع عدد من الأطر التنظيمية لعملية تخصيص الأراضي الصناعية.

● تقرير صادر مركز معلومات مجلس الوزراء، مصر تحافظ على مكانتها الأولى على مستوى الدول الإفريقية^٧.

أكد تقرير لمركز معلومات مجلس الوزراء أن مصر تمكنت من تحقيق بعض التقدم في عدد من المؤشرات الدولية، كما يتضح فيما يلي:

✓ مؤشر ممارسة الأعمال:

الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٢٠؛ حيث أظهرت النتائج تقدم ترتيب مصر في المؤشر ٦ مراكز، لتأتي في المرتبة الـ ١١٤ من بين ١٩٠ دولة عام ٢٠٢٠، وذلك مقارنة بالمرتبة الـ ١٢٠ من بين ١٩٠ دولة عام ٢٠١٩.

كما تحسنت قيمة المؤشر لمصر ليصل إلى ٦٠,١٠ نقطة عام ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٥٦,٥٨ نقطة عام ٢٠١٩، كذلك، تقدمت مصر بنحو ١٥ مركزاً في مؤشر "حماية صغار المستثمرين" في تقرير ممارسة الأعمال خال العام ٢٠٢٠، وتقدمت ٣ مراكز في مؤشر "سداد الضرائب"، وذلك من المركز ١٥٩ في عام ٢٠١٩ إلى المركز ١٥٦، بالإضافة إلى تقدم مصر ١٩ مركزاً في مؤشر "تأسيس الشركات" وهناك تحسن ملحوظ لمصر في مؤشر "بدء عمل تجاري"؛ نتيجة إلغاء شرط الحصول على شهادة عدم الانضباط، والتوسع في تطبيق سياسة الشباك الواحد، ومؤشر الحصول على الكهرباء، حيث طورت مصر من موثوقية الإمداد بالكهرباء عبر تطبيق أنظمة آلية لرصد انقطاع الكهرباء والإبلاغ عنه.

✓ مؤشر الحرية الاقتصادية:

وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة التراث لعام ٢٠٢١، سجلت مصر ٥٥,٧ نقطة؛ مما جعل اقتصادها يحتل المرتبة الـ ١٣٠ على مستوى ١٧٨ دولة خال عام ٢٠٢١، ليصبح أفضل ترتيب تحصل عليه مصر منذ عام ٢٠١٧.

✓ مؤشر جاذبية الاستثمار في القارة الإفريقية:

حافظت مصر على مكانتها الأولى على مستوى الدول الإفريقية في مؤشر جاذبية الاستثمار، منذ عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩، وقد تحسنت قيمة المؤشر بشكل طفيف عام ٢٠١٩، حيث سجلت قيمة المؤشر ٦,٥٠ نقطة مقارنة بـ ٦,٤١ نقطة عام ٢٠١٨.

✓ مؤشر جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي GFICA2020:

تقدمت مصر وحصلت على المركز الـ ٧٣ من بين ١٠٩ دول في مؤشر جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٢٠، مقارنة بالمركز الـ ٧٤ عام ٢٠١٩.

⁷ <https://www.youm7.com/story/2022/10/25/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%80%D9%89-%D9%85%D8%B3%D9%80%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9/5950922>

● **الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، تستهدف زيادة متوسط أجل الدين العام إلى ٥ سنوات في ٢٠٢٧.**

- أشار الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، إلى إن وزارته تستهدف إطالة أجل الدين العام إلى ٥ سنوات بحلول العام ٢٠٢٧.
- وأضاف في المؤتمر الاقتصادي، إن معدل الدين للناتج المحلي انخفض إلى ٨٧,٢% العام المالي الماضي، ومن المستهدف النزول به إلى ٧٢% في عام ٢٠٢٧، مقابل ١٠٢,٨% في ٢٠١٦، وتراجع مكون الدين الخارجي لأجهزة الموازنة إلى ١٩% في يونيو الماضي.
- وأوضح أن تستهدف الحكومة مد متوسط أجل الدين إلى ٣,٦ سنة في ٢٠٢٣ وإلى ٥ سنوات في ٢٠٢٧، مضيفاً أن الحكومة حريصة على تنويع مصادر التمويل بالأسواق المحلية والإقليمية والدولية لخفض تكلفة التنمية.
- أشار إلى إن العام المالي الماضي شهد أعلى معدل نمو منذ عام ٢٠٠٨ بنسبة ٦,٦%. وأضاف أن مؤسسة «ستاندرد أند بورز»، قررت، منذ عدة أيام، الإبقاء على التصنيف الائتماني لمصر بالعملة المحلية والأجنبية كما هو دون تعديل عند مستوى «B» مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري للمرة الثانية خلال العام الحالي.
- أضاف أن معدلات الدين والعجز للناتج المحلي الإجمالي، في الحدود الآمنة وتحت السيطرة، رغم الأزمات العالمية المتتالية، وأهمها: جائحة كورونا، والحرب في أوروبا، التي كان من أبرز آثارها السلبية موجة تضخمية عاتية حيث قفز معدل التضخم العالمي من ٢,٨% في ٢٠٢٠ إلى ٩,١% في ٢٠٢٢ لترتفع أيضاً تكلفة التمويل بشكل كبير وبصعب على الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية الوصول للأسواق الدولية، بالتزامن مع زيادة غير مسبوقة في أسعار الغذاء والطاقة، موضحاً أن الاقتصاد العالمي بات يواجه تحديات قاسية جداً، ومصر جزء من هذا العالم، وتتأثر بهذه التداعيات.
- أشار إلى أن معدل عجز الموازنة للناتج المحلي انخفض إلى ٦,١% في يونيو الماضي، مقابل ١٢,٥% في يونيو ٢٠١٦، ونستهدف النزول به إلى ٤% عام ٢٠٢٧، موضحاً تحول العجز الأولي للموازنة الذي استمر لأكثر من ٢١ سنة متتالية إلى ١,٣% من الناتج المحلي العام المالي الماضي، وللسنة الخامسة على التوالي، ونستهدف ٢,٣% في العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥.
- وكشف أن الحكومة تستهدف معدل نمو سنوي ٢٠% للإيرادات العامة لاستدامة تحقيق الفائض الأولي بنسبة ٢,٣% من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ٢٠٢٧ من خلال التوسع في الحلول التكنولوجية لدمج الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ٥,٥% من الناتج المحلي سنوياً خلال السنوات الأربع المقبلة.
- أكد أننا حريصون على استدامة المالية العامة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتدبير التمويلات اللازمة لخطط التنمية لتلبية احتياجات المواطنين، ونستهدف ضخ المزيد من الإنفاق للتوسع في برامج الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم وبرامج تحسين مستوى المعيشة، مشيراً إلى أننا ماضون في تهيئة مناخ أكثر تحفيزاً للاستثمار خاصة أن الدولة نفذت مشروعات قومية كبرى باستثمارات تجاوزت ٧ تريليونات جنيه، من أجل جذب المزيد من المشروعات الاستثمارية، وتحسين جودة الحياة، والخدمات العامة، واستدامة القدرة على توفير مليون فرصة عمل سنوياً، ونستهدف زيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل التنمية والاستثمارات العامة.

● **البنك المركزي المصري، إلغاء كامل لنظام الاستيراد بالاعتمادات المستندية ديسمبر المقبل^٨.**

- أشار البنك المركزي المصري إلى إنه سوف يتم اتخاذ إجراءات إصلاحية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، مع إعطاء الأولوية للهدف الأساسي للبنك المركزي المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار.
- وأكد أن تلك الإجراءات ستمكن البنك المركزي المصري من العمل على تكوين والحفاظ على مستويات كافية من الاحتياطي الدولية، وأعلن أنه سيقوم بإلغاء تدريجي للتعليمات الصادرة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢ والخاصة باستخدام الاعتمادات المستندية في عمليات تمويل الاستيراد حتى اتمام الإلغاء الكامل لها في ديسمبر ٢٠٢٢.
- وأوضح البنك المركزي المصري أن الاقتصاد العالمي قد واجه العديد من الصدمات والتحديات التي لم يشهد مثلها منذ سنوات. فقد تعرضت الأسواق العالمية في الأونة الأخيرة لانتشار جامعة كورونا وسياسات الإغلاق، ثم استتبعها الصراع الروسي الأوكراني والذي كان له تداعيات اقتصادية وخيمة. وقد تسبب ذلك في الضغط على الاقتصاد المصري حيث واجه تخارجاً لرؤوس أموال المستثمرين الأجانب فضلاً عن ارتفاع في أسعار السلع.
- وأشار إلى أن ذلك بمثابة حافز لدعم النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط، كما سيعمل البنك المركزي المصري على بناء وتطوير سوق المشتقات المالية بهدف تعميق سوق الصرف الأجنبي ورفع مستويات السيولة بالعملة الأجنبية.

⁸ <https://www.alborsaanews.com/2022/10/25/1590776>

⁹ <https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Press-Release-27-October-2022.aspx>

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستطيع حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٠:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الرغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- الدكتور / محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، القطاع المالي غير المصرفي وفر تمويلات بنحو ٣٩٦ مليار جنيه خلال ٢٠٢٢.
- أشار الدكتور / محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى إن تحقيق مصر نسبة نمو ٧% يتطلب زيادة نسبة الاستثمارات بالناتج المحلي الإجمالي، من خلال ضخ القطاعين المالي المصرفي وغير المصرفي تمويل لهذه الاستثمارات سواء من خلال شركات التأمين أو صناديق التأمينات الخاصة والحكومية، وتعمل الهيئة جاهدة على زيادة حجم الأموال والمدخرات الموجودة بهذا القطاع.
- وأكد على أهمية القطاع المالي غير المصرفي في توفير تمويلات للاستثمارات، حيث بلغ إجمالي التمويل الممنوح من القطاع المصرفي خلال عام ٢٠٢٢ ما قيمته ٥٥٢ مليار جنيه، فيما بلغ حجم التمويلات الموجه للقطاع الخاص والأفراد من خلال القطاع المالي غير المصرفي عبر قنواته المختلفة سواء إصدارات أسهم أو تأجير تمويلي وخلافه، نحو ٣٩٦ مليار جنيه بما يمثل ٤٠% من حجم التمويل الممنوح من القطاع المالي في مصر، وهو الأمر الذي يوضح الدور المحوري الذي يقوم به القطاع المالي غير المصرفي في إتاحة التمويل اللازم للقطاع الخاص الأكثر إنتاجاً للوظائف وزيادة مشاركته في النمو الاقتصادي.
- وأشار إلى إن هيئة الرقابة المالية تعمل على تطوير الكفاءات المهنية من خلال برامج تطوير المهنيين كأحد أطر التطوير الرئيسية لضمان استدامة تنمية ورفع كفاءة وتنافسية الأسواق، بالإضافة إلى تطوير الأسواق والمنتجات، حيث تعمل الهيئة على الانتهاء من سوق المشتقات المالية خلال أشهر قليلة حتى يتم تمكين المستثمر في التحوط من مخاطر التقلبات في الأسعار.
- وأضاف أن الهيئة تقوم بعمل مراجعة شاملة لقواعد قيد الأوراق المالية لمساعدة الكيانات الاقتصادية على استكشاف فرص النمو والتوسع من خلال سوق الأوراق المالية، مشيراً إلى أن ركائز العمل الأساسية خلال المرحلة المقبلة تتضمن تهيئة بيئة الأعمال وتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لاستفادة كافة الكيانات الاقتصادية من كافة الأنشطة المالية غير المصرفية.

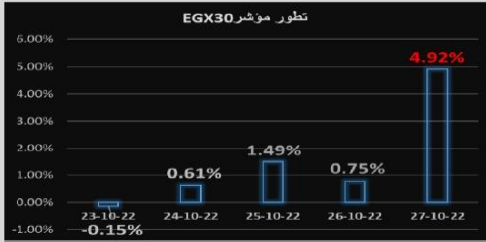
الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

EGX The Egyptian Exchange
البورصة المصرية

البورصة المصرية: تطورات ومؤشرات



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

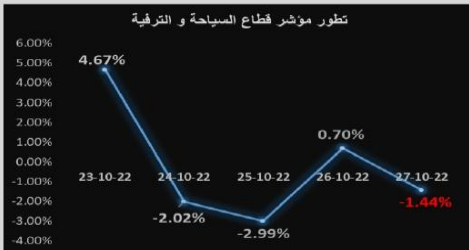


تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

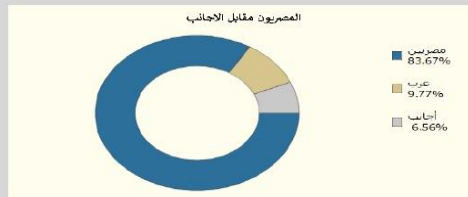
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة 4.92% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 27 أكتوبر 2022، مقارنةً بانخفاض بنسبة -0.15% في بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة 0.72% مقارنةً بانخفاض بنسبة 0.68% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة 4.09% مقارنةً بانخفاض بنسبة 0.17% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -0.68% مقارنةً بارتفاع بنسبة 0.75% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح تقرير مؤسسة ماجينيت والتي تشير إلى أن مصر من أعلى 3 دول جذباً للاستثمار في الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

أعلى 3 دول جذباً للاستثمار في الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



مشروعات التكنولوجيا المالية هي الأكثر تمويلًا وتداولًا بنحو 94 صفقة بما يعادل 747 مليون دولار، بزيادة سنوية 74%.

446

صفقة تمت في المنطقة خلال 2022.

20%

زيادة في قيمة تمويل الصفقات في المنطقة لتصبح 2.3 مليار دولار.

16%

زيادة في نسبة الاستثمارات في الأسواق الناشئة.

6

مليارات دولار جذبتها الأسواق الناشئة بالمنطقة حتى نهاية الربع الثالث من 2022.

أكثر من 75% من أسهم المنطقة تستوّد عليها مصر والإمارات والسعودية.

أكثر من 75%



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG

* جميع البيانات مقارنة بين الـ 9 أشهر الأولى من 2021 و2022.

المصدر: ماجينيت، أكتوبر 2022



- انفوجراف (2) يوضح تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والذي يشير إلى أن مصر تتبنى طريق السياحة الخضراء:

مصر تتبنى السياحة الخضراء



السياحة المستدامة
Sustainable
Tourism

السياحة التي تأخذ في الاعتبار آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، وتعمل على تلبية احتياجات الزوار والسائحين، والصناعة والبيئة والمجتمعات المضيفة، وتوفر منافع اقتصادية واجتماعية للعمالين بها، بما يسهم في الحد من البطالة، ويخلق مزيدًا من فرص العمل المستقرة.



تحويل مدينة شرم الشيخ
لمدينة خضراء استعدادًا
لمؤتمر «COP27»



إطلاق مبادرة
EcoEgypt
ECO EGYPT

للترويج للسياحة البيئية، وحماية المحميات الطبيعية.

إطلاق حملة
"القائمة الخضراء"
HOTEL

لزيادة وعي السائحين بالفنادق البيئية والمنشآت السياحية الحاملة للعلامات البيئية.

Greens fins

إطلاق العلامات البيئية الخاصة بالممارسات البيئية لقطاع الغوص Green Fins، وقد نجحت مصر في الحصول على المركز 9 عالميًا في نسب اعتماد مراكز الغوص للعلامة الخضراء.

حصول 60 مركزًا للغوص على العلامة الخضراء.

إنشاء محطة للخلايا الشمسية بقدرة 5 ميغاوات على أسطح مباني مطار شرم الشيخ.

تراوح عدد الفنادق الحاصلة على النجمة الخضراء ما بين (110-120) فندقًا من إجمالي الفنادق التي يتراوح عددها ما بين (150-160) فندقًا.



للاطلاع على الإصداره وتحميلها امسح الكود

www.idsc.gov.eg